2

الفصل الثاني

آثار العولمة ومستقبلها

الفصل الثاني
آثار العولمة ومستقبلها

لا يسعنا إلا التسليم بأن "العولمة " أصبحت واقع مسلم به، وإن لم تعرف صورتها حتى الآن الاستقرار بشكل نهائي وقد تستمر في التبلور لعقود قادمة، لكنه من الواضح أنه مع بداية القرن الحادي والعشرين بات معروفا على أنها نظام عالمي جديد له أدواته ووسائله وعناصره، والآن وقد تحقق أنه ما من سبيل أمام أي دولة أن تعيش بمعزل عن هذه الظاهرة العالمية، فهي أمر لا مناص منه؛ وقد ولدت لتبقى وليس بشرط أن تكون بذات قوتها فقد تضعف في فترة من الزمن وتقوى في فترة أخرى، إلا أن أسسها ستظل بشكل أو بآخر يدعمها التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات، وحجم الشركات العابرة للقارات بما تملك من مركز مالي واقتصادي مؤثر، ولذلك وجب التفاعل مع العولمة بعقل متفتح وتخطيط واقعي طموح يراعي تأمين أكبر قدر من الإيجابية وتجنب أكبر قدر من السلبية، فذلك ما يجب أن يكون، على أنه من الواجب أيضا أن يراعى في الأشخاص والهيئات التي يناط بها وضع الخطط أن تكون على قدر كبير من المعرفة والدراية بأبعاد هذه الظاهرة، وبطرق التفاعل معها، وتوظيف الجوانب الإيجابية فيها لأغراض المصالح العليا للمجتمع، مع التأكيد على الحفاظ على الموروث الثقافي والديني والسياسي، ويجب ألا يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ بل يجب أن يتصف الأشخاص الذين يسند إليهم هذا الأمر بالولاء المطلق للعقيدة وللأمة التي ينتمون إليها؛ بحيث ينعكس ذلك إيجابا على قراراتهم ومشاريعهم، التي هي بطبيعة الحال مشاريع أمة ووطن ومجتمع يحرص على ترابط خيوطه والحفاظ على هويته، ومن أجل تحقيق ذلك لا بد أن تتعهد الدولة الإبداع والمبدعين بالرعاية والتنمية، وذلك لأن الإبداع في صميمه تجسيد للمستقبل.

وسعيا إلى استقراء آثار العولمة واستشراف مستقبلها، فإننا سوف نتطرق إلى دراسة محتوى هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الآثار السياسية والاقتصادية.

المبحث الثاني: الآثار الاجتماعية والثقافية، واستشراف مستقبل العولمة .

المبحث الأول
الآثار السياسية والاقتصادية للعولمة

إن ظاهرة العولمة، ظاهرة متجددة ومتطورة، وتحركها القوى الرأسمالية المتمثلة في حكومات الدول ذات النفوذ العالمي وأخصها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية المتقدمة، والشركات متعددة الجنسيات، وتقود تلك القوى ظاهرة العولمة مستندة إلى مكتسبات "الثورة الصناعية الثالثة"، أي ثورة الاتصالات، والتي أعطتها قوة تكنولوجية وقدرة اقتصادية هائلة على "عولمة" نموذجها الفكري، والهدف من تلك العملية هو تحقيق مصالح تلك القوى الرأسمالية من خلال "تنميط" العالم بما يتفق وتلك المصالح.

وفي هذا المبحث سوف نتعرض لدراسة ما يلي:

المطلب الأول: الآثار السياسية للعولمة.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للعولمة.

المطلب الأول

الآثار السياسية للعولمة

غني عن البيان يجب التأكيد بداية أن كلمة "آثار " ليست هي ذاتها "تأثير" التي استخدمناها في تقسيمات البحث: فكلمة " آثار " مفردها " أثر " وهو العلامة، وأثر الشيء أي بقيته، وفي المثل " لا تطلب أثرا بعد عين ".

والأثر أيضا يعني ما خلفه السابقون، وأيضا الخبر المروي والسنة الباقية، قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾[1]، ويجمع الأثر أيضا على أثور، والأثر الرجعي في التشريع يعني سريان القانون الجديد على المدة التي سبقت صدوره، أما علم الآثار فيعني معرفة القديم أو علم الوثائق القديمة.

أما كلمة" تأثير" من باب أثر، يقال:" أثر فيه أي ترك فيه أثرا، ويقال: تأثر الشيء أي ظهر فيه، أي تطبع به"، والتأثير هو إبقاء الأثر في الشيء[2].

والتوضيح المتقدم بغرض بيان اللبس الذي قد يواجه المطلع على هذا البحث، وبالعودة إلى " الآثار السياسية والاقتصادية للعولمة " فإن السياسة تعد من أبرز مهام الدولة (أي دولة سواء في الحاضر أم في الماضي) التي تحرص على عدم التفريط بها ضمن نطاقها الجغرافي ومجالها الوطني، وهذا الحرص ضمن مجال شؤونها الداخلية وبعيدا عن التدخلات الخارجية، نظرا لارتباط نشاط الدولة السياسي؛ بمفهوم السيادة، وبحق ممارستها لصلاحياتها وسلطاتها على شعبها وأرضها وثرواتها الطبيعية؛ فضلا عن النهج السياسي الذي تتبعه في علاقاتها مع الدول الأخرى، وكذلك مع المنظمات والهيئات الدولية.

---

(١) سورة يس، الآية: (١٢).

(٢) لسان العرب، لابن منظور، دار الحديث، القاهرة، المجلد الأول، ص: ٧٥ ، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الدار الهندسية، الطبعة الثالثة، ص: ٥ .

"والدولة القومية هي نقيض للعولمة، كما أن السياسة ونتيجة لطبيعتها ستكون من أكثر الأبعاد الحياتية مقاومة للعولمة التي تتضمن انكماش العالم وإلغاء الحدود الجغرافية وربط الاقتصاديات والثقافات والمجتمعات والأفراد بروابط تتخطى الدول وتتجاوز سيطرتها التقليدية على مجالها الوطني والمحلي"[(١)].

إن الدولة التي كانت دائما وعلى مر العصور الوحدة التي تبنى عليها كل النشاطات والقرارات والتشريعات، أصبحت الآن مجرد وحدة ضمن شبكة من العلاقات والوحدات الكثيرة في عالم يزداد انكماشا وترابطا، مما أدى إلى صعوبة الفصل بين ما هو داخلي وما هو خارجي، فالقرارات التي تتخذ في عاصمة من العواصم العالمية سرعان ما تنتشر انتشارا سريعا إلى عواصم شتى في بقاع المعمورة، والتشريعات التي تخص دولة من الدول تستحوذ مباشرة على اهتمام العالم بأسره لارتباطها بمصالح مجموعات وكيانات ودول تحرص على متابعة كل ما يستجد في هذا المجال، بل تعمد أحيانا بعض الدول والمنظمات والشركات العابرة للقارات إلى الضغط من أجل إصدار تشريع أو تشريعات بعينها (مثال: في مجال الحريات العامة، والعمل والمرأة ...)، والسياسات التي تستهدف قطاعات اجتماعية في مجتمع من المجتمعات تؤثر تأثيرا حاسما في السياسات الداخلية والخارجية لكل المجتمعات ما قرب منها وما بعد.

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية، فقد تمخض عن ذلك واقع سياسي عالمي بالغ الأهمية، تمثل في انقسام العالم إلى محورين اثنين، على طرفي نقيض هما:

أ- محور الدول الرأسمالية ذات النظام الرأسمالي الحر، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية؛ بعد انحسار الزعامة عن أوروبا التي أصبحت حليفة فقط للأولى، وتسير معها على ذات النهج في سياساتها الليبرالية، بفضل ما تمتلكه الدولة التي تتزعم هذا المحور من ترسانة

(١) عبد الخالق عبد الله ـ العولمة: "جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها " ـ مجلة عالم الفكر، العدد: ٢٧ كانون الأول ـ الكويت ١٩٩٩م، ص: ٨١ .

ضخمة من الأسلحة ومن تفوق اقتصادي وصناعي مكنها أن تتبوأ مركز الصدارة على أوروبا التي باتت ينظر لها على أنها القارة العجوز، بحسب تصريح وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد الذي تولى هذه الوزارة في عهد الرئيس جورج بوش (الابن) .

ب- محور دول المنظومة الاشتراكية، بزعامة الاتحاد السوفيتي (سابقا) ومعه الصين.

" فقبل الحرب العالمية الثانية، حفل تاريخ العالم بنظام تحالفات كاد يصبح قانونا من قوانين العلاقات الدولية، وقوام هذا التحالف محاولة دولة عظمى في فرض سلطتها من طريق واحد، فتكون محاولتها بمثابة دافع للقوى الأخرى، إلا أن الالتفاف حول بعضها البعض، في وجهها، بهدف خلق توازن القوى، وحماية قواها وتحركها إزاء تلك الدول العظمى الصاعدة، لكن الحقبة المعاصرة قد خالفت ذلك النظام، إثر انهيار الاتحاد السوفيتي أوائل التسعينات من القرن الماضي، وفرض الولايات المتحدة الأمريكية نفسها زعيمة للعالم بهدف استحداث ذاك التوازن معها، رغم وجود القوتين الاقتصاديتين الأوربية واليابانية اللتين إذا ما تحالفتا، لتمكنتا من تشكيل التوازن المنشود"[1] .

إلا أن المتتبع لمجريات الأحداث بعد ذلك يجد أنها لا تسير على وتيرة واحدة، فبرغم المحاولات التي بادرت بها بعض القوى للتحالف فيما بينها، كمحاولة الصين وروسيا في المعسكر الذي ينتمي في الأصل إلى الاشتراكية، وفي الجانب الآخر محاولات فرنسا مع نظيراتها من دول الاتحاد الأوربي، وهي دول تنتمي إلى المعسكر الرأسمالي، إلا أن تلك المحاولات لم تسفر عن النتيجة التي توقع منظرو ذلك التحالف تحقيقها.

ويلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة العظمى التي تنفرد بالزعامة تنتهج خططا وبرامج تسعى من خلالها لرسم معالم المستقبل بما

---

(١) د. عماد يونس، المرجع السابق، ص : ١٠٧ وما بعدها.

يتوافق مع النظام العالمي الجديد الذي وضعت معالمه بالاشتراك مع شركائها الاستراتيجيين آخذة في الاعتبار المصالح الحيوية لها على مستوى قارات المعمورة، إضافة إلى سياسة احتواء واضحة، ولا أدل على ذلك من احتلالها لأفغانستان الذي مكنها بأن تكون قريبة من الحدود الروسية، فضلا عن إمكانية تأمين نفط بحر قزوين لخدمة مصالحا، واحتلالها للعراق محققة بذلك مكانا استراتيجيا غير مسبوق لها في قلب الوطن العربي والعالم الإسلامي، فضلا عن بسط نفوذها في دول شرق أوروبا التي كانت عن قريب تدين بولائها لروسيا.

ويتضح مما تقدم "أن الولايات المتحدة الأمريكية تمكنت من تحويل المنظومة العالمية من نسق ثنائي القطبية إلى نسق أحادي القطبية بزعامتها، ويدور في فلكها الدول الصناعية الكبرى (دول الشمال الغني) بينما تمثل دول الجنوب مجموعة الدول التابعة نظرا للفقر الاقتصادي لدى البعض منها وأخرى إن كانت تمتلك الموارد التي تأهلها لتكون من الدول الغنية إلا أنها تفتقر إلى استراتيجيات واضحة، وكل هذه الدول مجتمعة تفتقر بالتالي إلى أهم أداتين من أدوات التأثير الدولي في العالم المعاصر، بحيث باتت تمثل . تبعا لذلك . مجرد مسرح للتنافس فيما بين القوى الكبرى"[1].

وبالبحث في النهج الذي تتبعه الدول التي ترعى العولمة (ما يسمى بالدول المتقدمة) نجد في الجانب السياسي أن أهم أولوياتها هو المناداة بشعارات الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان، وتواجه دول العالم الثالث على وجه العموم والدول العربية والإسلامية على وجه الخصوص تحديا كبيرا تجاه هذه الشعارات الثلاث، وإزاء الضغوط السياسية الموجهة لتلك الدول بهدف إرغامها على تحقيق إصلاحات في أنظمتها، فقد سارعت بعض من هذه الدول على مدى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي إلى إحداث ما يسمى

---

(١) د. ممدوح محمود منصور، مرجع سابق، ص: ٤٤.

بعملية الانتقال إلى التعددية السياسية، بيد أنها لم تؤد إلى تغيير أساسي في طبيعة السلطة وأساليب ممارسة الحكم بسبب القيود والضوابط السياسية والقانونية والإدارية التي فرضتها النخب الحاكمة على تلك العملية، مما فرغها من مضامينها الحقيقية. "وعلى الرغم من وجود تعددية حزبية في البعض من الدول النامية فإن النظام الحزبي في داخلها يفتقر إلى الفاعلية لكثرة القيود التي تفرضها النظم الحاكمة على أحزاب المعارضة، وضعف التعاون والتنسيق فيما بين هذه الأحزاب، فضلا عن افتقار الكثير من الأحزاب السياسية إلى القواعد الجماهيرية والأيديولوجية الواضحة والديمقراطية الداخلية. كما أن النظم الحاكمة تكبل تنظيمات المجتمع المدني بكثير من القيود، الأمر الذي يحد من حريتها واستقلاليتها وتتعثر عملية التحول الديمقراطي في دول العالم النامي لعدة أسباب أهمها: استمرار هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في حالات كثيرة، وضعف استقلال السلطة القضائية، وتعدد مظاهر انتهاك حقوق الإنسان"(١).

وغني عن البيان أن العديد من الدول النامية التي أقرت التعددية الحزبية في نظامها السياسي يتبوأ فيها الحزب الحاكم مركز الصدارة ويهيمن على صنع القرار السياسي، فهو الذي يتولى تسيير نظام الحكم في الدولة، رغم أن وصوله إلى سدة الحكم كحزب نال أغلبية أصوات الناخبين ليس بالطبع ناتجا عن قاعدة جماهيرية صحيحة يتمتع بها وتمنحه حق السلطة، إذ أن الإدعاء بظفره بأغلب أصوات الناخبين ليس وليد لعملية انتخابية وفق النهج الديمقراطي، وإنما بنفوذ قيادات الحزب نظرا لما تمنحهم مواقعهم في السلطة التنفيذية من نفوذ يمكنهم بشتى الطرق من التأثير على الناخب الوطني وإن تم ذلك بإرهابه تارة أو إغرائه تارة أخرى، . قد وضح ذلك جليا عند قيام الثورات الجماهيرية فيما سمي بالربيع العربي، فقد سقطت شعبية الأحزاب الحاكمة ولم يعد لها من أثر،

(١) د. عاطف السيد: العولمة في ميزان الفكر، مرجع سابق، ص: ٨٣.

خلاف ما كان يصوره النظام من قبل على تلاحم الجمهور معها. كل هذه المعطيات أفرغت التعددية الحزبية من مضمونها، بحيث تصير الأمور إلى الأسوأ عما هو عليه في الأنظمة التي لم تدخل نظام التعددية فيها.

إننا إزاء ذلك يرى أن الديمقراطية ليست فرضا يسقط على الشعوب، ويتعين مع هذا الوضع أن تدرك القاعدة الشعبية في الدولة ومعها الحكومة مدى الحاجة إلى ديمقراطية حقيقية نابعة من قيم وعادات وتقاليد المجتمع، والتسليم بأنه لا حياد على ذلك، وإلا كان المصير التراجع التنموي مع فقدان الدولة مصداقيتها في ظل عالم منفتح ومتنام تلعب فيه التكنولوجيا الدور الفاعل والرئيسي في مختلف نواحي الحياة المختلفة. وبالبناء على ذلك فإن السعي إلى تحقيق الديمقراطية في الدول النامية إنما يتطلب تضافر جهود كل من المجتمع ومؤسساته المدنية مع الحكومة، التي عليها التسليم بأن زمن الإنفراد باتخاذ القرارات والسيطرة من قبل القلة على مقدرات الشعب قد ولى، وأن ثمة حاجة إلى جهد فاعل ومشترك في تأصيل مفاهيم الديمقراطية، بدءا من تدريب الناشئة في مراحل التعليم الأولى على مفاهيم وأدوات الديمقراطية، وفي المقابل يقع على عاتق مؤسسات المجتمع المدني الدور الأهم والفاعل في بث الوعي القانوني والفكري، الذي يعتمد عليهما ما سيأتي بعد في تقرير الحقوق وبناء مؤسسات الدولة القانونية.

وإذا كان الأمر بحسب ما سبق بيانه، فإنه يتطلب من الجميع حكومات وشعوب وقفة صادقة مع النفس، في ظل هذا الوضع المسلم به باعتباره حقيقة واقعة لحال عديد الأنظمة في الدول النامية، وقد حان الوقت لشعوب هذه الدول أن تتطلع بعد التغيير الذي أحدثته العولمة على مناحي الحياة الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أن يتم تبني إصلاح حقيقي قائم ومستمد من الأيدلوجية التي تقوم عليها العولمة، ويكون هذا التغيير على نحو يحقق تطلعات شعوب هذه الدول، على أن تكون عملية التغيير المقصودة ليس

الهدف منها تحقيق هيمنة الدول المتقدمة التي تهدف إلى تحقيق مصالحها العليا لنهب ثروات شعوب الدول النامية، وتذليل موروثها الثقافي!، بمعنى آخر أنه إذا كان ليس ثمة مفر من الإملاءات التي تسقط على هذه الدول، فإن من حق شعوبها أن تتطلع بأن تدعم الدول الراعية للعولمة عملية التغيير، مع توخي قدر من المسؤولية في منهجها وتوجهاتها لعولمة سياسات واقتصاديات العالم؛ وذلك بأن تكون حريصة على إحداث أثر فاعل في أنظمة الدول النامية لا يكون فقط هدفه تحقيق مغانم لصالح الدول المتقدمة، إنما على تلك الدول توجيه أهداف العولمة لتحقيق صالح الشعوب التي لا زال العديد منها يرضخ تحت وطأة الاضطهاد السياسي والحرمان من أبسط حقوقها السياسية والاجتماعية.

إن ذلك ما سيتم تقصى حقائق وجوده إما بالإقرار بوجود ذلك التوجه أو نفيه من خلال ما سيرد تحليله وما يتوصل إليه من نتائج ومؤشرات حول سير عملية الإصلاح التشريعي الذي ما من شك أن آثاره ستتجلى على مختلف الجوانب الأخرى السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بعض من هذه الدول، مع أن واقع العولمة الحالي يدعو للتشاؤم، فلا نرى في الأفق إلا أن العولمة هي عولمة مصالح وليست عولمة عدالة، فبدلا من أن تكون العولمة هي جعل العالم أكثر إنصافا، فإن المتتبع لمجريات الأحداث يلاحظ التدهور المستمر في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن ثم فإن الحقيقة التي لا ينبغي أن تغيب عن الجميع باحثين ومفكرين وسياسيين في الدول النامية هي أن الدول المتقدمة ماضية قدما في تغليب مصالحها وبسط هيمنتها؛ بإتباع مسار إضعاف سلطة الدولة، ولتحقيق غرض الإقلال من دور الدولة وتقليص سلطاتها وأدوارها الاقتصادية أقرت سياسات الخصخصة التي يحرص عليها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما أنها قامت بوضع معايير عالمية لحدود دور الدولة في مجالات الاقتصاد والمعلوماتية والتعليم

والبيئة والأداء السياسي، ويتم محاسبة الدول المستهدفة من جانب قوى العولمة على أساسه، وقد اطلق عليه مصطلح "تدويل الدولة"، وهو موقف تصبح فيه الدولة قناة لنقل مقتضيات اقتصاد السوق العالمي إلى هياكل الاقتصاد المحلي، ونأمل كما يأمل ملايين من جنسه أنه إذا كان ثمة محاسبة حقيقية يجب أن تكون . وذلك ما لا نتمناه لأنه إملاء دولي وتدخل في شؤون الدول الداخلية . فإن المحاسبة المرجوة يجب أن تكون موضوعية وعلى ذات القدر من المساواة بين دولة وأخرى، لا أن تكون وفق مصالح سياسية واقتصادية تختلف بحسب ولاء النظام الحاكم في الدولة المستهدفة!.

ويبدو بحسب الواقع الذي نعيشه أن ثمة أربعة جوانب رئيسة حتى إعداد هذا البحث، تمكنت العولمة من اختراقها للدولة ذات السيادة، وهي الاحتكار، والسلطة، والتشريع، والحدود الجغرافية، ومن هنا يتقلص دور الحكومات في إصدار التشريعات داخل الدولة وممارسة سلطاتها، وما لم تستطع الدولة أن تحافظ على أمنها الاقتصادي والسياسي والبيئي، فإنها تفقد مصداقيتها، ومن ثم سلطتها، وسيؤكد البحث حقيقة ذلك.

وفي ضوء ما تقدم يمكن استخلاص ثمة مؤشرات يتعين بيانها والوقوف عندها فقد يؤكد البحث أو ينفي لاحقا بعضا أو جزءا منها تمثل أهم الآثار السياسية للعولمة كما هي عليه الآن، يمكن استعراضها على النحو الآتي:

أ- أن الدول المتقدمة والغربية منها تضغط على الدول النامية باتجاه إفساح المجال أمام شعوبها لإتباع نهج التعددية السياسة وحرية التعبير في إطار مبدأ "حرية الفكر" ويتطلب ذلك إقراره في أنظمتها الأساسية والقوانين الوطنية، ولقد لعبت وسائل الاتصال دورا فاعلا في هذا المجال، مما أدى إلى سقوط حواجز كانت بعض الدول تحتمي بها من تيار العولمة، ومثال ذلك ما حدث في الصين وأوروبا الشرقية، إلا أن ثمة ما يجب الإشارة إليه وهو أن بعض الدول بدلا من أن تمنح ذلك جدية تذكر بادرت إلى إحداث

تغيير شكلي، عن طريق تعديل التشريع القائم عندها دون أن يستهدف التعديل إحداث تغيير فعلي بحيث يفسح المجال لفتح مجالات الحرية والمشاركة الشعبية، فالحقيقة على أرض الواقع أن شيئا من ذلك لم يحدث، مما أدى إلى خروج شعوب عدد من تلك البلاد إلى الشارع للمطالبة بحقوقها ثائرة على الفساد والظلم الذي تفشى في مختلف مؤسسات الدولة.

ب- إن ثمة سعي دؤوب من قبل الدول الغربية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لتقليص دور السلطة التقليدية للدولة، من خلال تفكيك أجزائها المتميزة وظيفيا، إلا أن الدولة لا ولن تختفي ولكنها من الممكن أن تتفكك، ومن ثم يتم تقييم الأجزاء المفككة بشبكات مع شبيهاتها في الخارج (مؤسسات إعلامية-هيئات قضائية-هيئات تنظيمية-منظمات غير حكومية) لتكون نسيجاً من العلاقات التي تشكل نظاما جديدا، وتأكد للمتبصر في سير العملية التي تنتهجها تلك الدول أن المنظمات غير الحكومية بما لها من خطوط اتصال خارج الدولة أنها أصبحت لاعب أساسي في العملية السياسية.

ج- أنه يلاحظ يوما بعد الآخر أن الشركات المتعددة الجنسية غيرت في مركز الدولة تدريجياً، بما تمليه هذه الشركات بفضل قوتها ومركزها المالي والاقتصادي . حماية لمصالحها . من سياسات تكون على حساب كيان الدولة، وعلى نحو أدى إلى تغيير في حدود السوق الجديدة لتخرج عن حدود الدولة، هذا وغيره أدى إلى أن الدولة لم تعد تحظى بسيادة مطلقة، بل أصبحت تخترق بطرق شتى مادية أو معنوية.

د- احتلت اعتبارات الجغرافيا الاقتصادية مكان اعتبارات الجغرافيا السياسية، نتيجة تداخل عدة معطيات أهمها مؤسسات الاقتصاد الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية) وكذلك منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي، والشركات متعددة الجنسيات أو كما

تسمى العابرة للقارات، تلك المنظمات والشركات أصبح لها اليد العليا في توجيه رسم السياسات الداخلية والخارجية للدول، وتحديد مصالحها الوطنية، وصياغة برامجها للأمن الوطني.

هـ- تبذل الدول المتقدمة دعما ماديا ومعنويا لتشجيع مؤسسات المجتمع المدني في مختلف أنحاء العالم وتحول المنظمات المدنية والتطوعية (حقوق الإنسان، المرأة، الأقليات العرقية) إلى طرف فاعل في النظام الدولي، يضغط على الدولة في بعض الأحيان، بل في أحيان كثيرة، مما لا يترك للدولة إلا مسايرة هذه المنظمات، وإن كان ذلك يختلف من دولة إلى أخرى، بحسب تبعيتها للقوى الكبرى وتأثرها بها، ومدى سيرها وفق نهج العولمة بحسب ما خطط له وتفرضه على أرض الواقع تلك الدول.

خلاصة ما تقدم، أنه أصبح من الواضح ونتيجة تدخلات فرضتها الدول المتقدمة خصوصا ما يعرف منها بدول الاقتصاد المتقدم التي لها القول الفصل في توجيه قدر كبير من الشؤون الدولية . وفقا لما تقضي به مصالحها بطبيعة الحال . الفصل بين ما هو داخلي وبين ما هو خارجي، " فلم يعد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية بذات القيمة التي كان موجودا عندما كانت الدول تعتز بسيادتها باعتبارها تمثل وحدة سياسية متميزة عما عداها من الدول، فقد تراجع مفهوم المبدأ المذكور تدريجيا تحت ضغط التفاعل المتزايد فيما بين الدول سواء على المستوى الرسمي ونتيجة لتنامي ظاهرة الاعتماد الدولي المتبادل (Interdependence) بحيث لم يعد ينظر إلى الحدود الإقليمية كحاجز أو كعائق يحول دون التفاعلات الدولية، وقد أدى ذلك إلى ظهور الفكرة التي عرفت بسياسات الترابط (بمعنى الترابط بين الأوضاع الدولية العالمية وبين الأوضاع المحلية الداخلية والعكس)"[1]. ولعل ما

(١) د. ممدوح محمود منصور، العولمة ـ دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، دار الفتح للتجليد الفني، ص: ٤٢ .

شاهدناه مؤخرا في بعض البلاد العربية من تدخل ظاهر وفاضح في شؤونها الداخلية سواء تم ذلك بإرادتها أو أنها مجبرة تحت وطأة ظروف اقتصادية واجتماعية مرت بها وفرضت عليها بأن تسمح لدول أخرى سواء كانت متقدمة أو دول من نفس منظومتها لديها مطامع في النفوذ بالتدخل في شؤونها من خلال الدعم المادي الذي قدمته، وكان له آثار خطيرة على القرار الداخلي، وقد يمتد أثره عقود من الزمن.

المطلب الثاني

الآثار الاقتصادية للعولمة

"على الرغم من أن عولمة الاقتصاد لم تكن ظاهرة بوضوح قبل عام ١٩٩٠م، إلا أن التجارة الدولية عرفت منذ ٧٥٠ سنة قبل الميلاد، وفي جميع الأحوال فإن العولمة شكل من أشكال النشاط الدولي تقوده التقنية الحديثة (وسائل اتصال، ومواصلات) لترسيخ سوق عالمية واحدة، من خلال تحرير السياسات المالية والائتمانية والتكنولوجية والاقتصادية من القيود والتنظيمات الحكومية المعروفة "[١].

ويمكن إيراد بعض الآثار الاقتصادية للعولمة فيما يلي:[٢].

أ- صعود التكتلات الاقتصادية الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي، والمنطقة التجارية الحرة لشمال أمريكا، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي، والتي تستهدف تحقيق وحماية مصالح أعضائها.

ب- الإعلان عن قيام منظمة التجارة العالمية في إبريل ١٩٩٤م بمراكش، وهي تعبر عن النظام التجاري العالمي الجديد، وتم عمل المنظمة اعتباراً من ١٩٩٥م، والتي تقضي بتحرير تدريجي للتجارة العالمية في السلع والخدمات والملكية الفكرية.

ج- تعاظم دور الشركات العالمية الكبيرة واستخدامها لاستراتيجيات الاندماج، خاصة مع تطور شبكات المعلومات والتجارة الالكترونية.

د- انتشار معايير الجودة العالمية والمواصفات القياسية من خلال المنظمة الدولية للمواصفات القياسية، وهي مواصفات قياسية عالمية تلتزم بها الدول الصناعية الكبرى.

---

(١) حسن مكاوي، مرجع سابق ، ص: ١٣ .

(٢) حسن مكاوي، مرجع سابق ، ص: ١٦ .

هـ- انفتاح النظم المالية والاستثمارات العالمية، حيث ألغى كثيرا من سقوف أسعار الفائدة في فترة الثمانينات والتسعينات بين كثير من دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وسمح ذلك للبنوك باجتذاب مستثمرين أجانب، حيث قدمت لهم أسعار فائدة أعلى، وفي الوقت نفسه قلت القيود المفروضة على إنشاء فروع لبنوك أجنبية، مما جعل النظم المالية العالمية أكثر انفتاحاً.

و- لوحظ أن الواقع العملي لنظم التجارة العالمية التي تشير إلى تحرير التجارة ليس إلا شعارا ترفعه الدول المتقدمة لفتح أسواق الدول النامية أمام منتجاتها، في حين لا يسمح عملا لصادرات الدول النامية . الأقل تكلفة . بدخول أسواق الدول المتقدمة، إما بدعوى عدم التزامها بمعايير الجودة، وإما من خلال أساليب تقديم الدعم الحكومي المستتر للمنتجين المحليين أو من خلال فرض رسوم مانعة أو تحديد حصص كمية للواردات [1].

" ولا أدل على ما تقدم ذكره ما حصل في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في جنيف بسويسرا في شهر يوليو ٢٠٠٨م في شأن تفعيل جولة مؤتمر الدوحة لتحرير التجارة العالمية والذي ثبت بما لا يدع مجالا للشك سعي الدول المتقدمة لفرض هيمنتها على التجارة العالمية على حساب الدول النامية"[2]، مما دعا الهند إلى الوقوف في وجه مطامع تلك الدول؛ الأمر الذي ترتب عنه تشتيت الجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاق في هذا الخصوص .

ويرى اقتصاديون عرب:[1] أن للعولمة الاقتصادية آثارا ضارة وآثارا نافعة. ويمكن تلخيص الآثار الضارة كما يلي:

---

(١) د . ممدوح محمود منصور، مرجع سابق، ص : ٦٨ وما بعدها .

(٢) مجلة الاقتصادية الإلكترونية
http://www.aleqt.com/2011/07/02/article_554904.html

(١) منتدى د. ناصح المرزوقي البقمي، نقلا عن: جلال أمين، عبد الكريم بكار، سعد الدين الصالح
http://montada001.ahlamontada.net/t14-topic

١. سيطرة النموذج الغربي في مجال الاقتصاد في الدول الإسلامية مما يؤدي إلى إضعاف البدائل الأخرى وعلى رأسها النظام الاقتصادي الإسلامي، الذي برز مع ظهور المصارف الإسلامية وشركات الاستثمار الإسلامية.

٢. دفع الدول النامية إلى سياسات معينة منها: إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية، وبيع المصانع الكبرى والخدمات العامة إلى القطاع الخاص وهو ما يسمى بسياسة الخصخصة، ورغم بعض الإيجابيات التي تتحقق نتيجة لذلك، إلا أنه يؤدي إلى القضاء على مهمة الدولة الوطنية وإضعاف سلطتها على اقتصادها وقدرتها على رسم سياسات اقتصادية مستقلة، وجعلها دولة ضعيفة تفقد سلطانها على حدودها ورأسمالها ومواطنيها، وتتخلى عن مهامها الاجتماعية، وتترك كل شيء لقوانين السوق وللشركات متعددة الجنسية وللمؤسسات الاقتصادية الدولية .

٣. أتاح التقدم العلمي والتقني أن يتحرك الناس بسهولة، كما أوجد تنوعا كثيرا في السلع التي يستهلكونها إلى جانب اختيارات وبدائل كثيرة في أشكال الخدمات، مما شجع على المزيد من الاستهلاك. إضافة إلى أن أصحاب الشركات المتعددة الجنسية الذين يقودون حركة العولمة، يسهمون على نحو رئيسي في فتح الطرق أمام ثقافة الاستهلاك، بإنفاق الأموال على الدعاية والإعلان، لحمل الناس على زيادة الاستهلاك. وهكذا مع مرور الوقت، تربح العولمة الاقتصادية كل يوم، سوقا ثابتة، بتحويل الكثير من الكماليات إلى ضروريات، يبذل في سبيل الحصول عليها في بعض الأحيان، قسطا وافرا من القيم الدينية وصفة المروءة التي ترسخت لدى الشعوب العربية والإسلامية، فضلا عن الجهد والوقت، ونتيجة لذلك فهي تحول المجتمعات النامية

إلى مجتمعات استهلاكية، تمثل أسواقا للدول الصناعية، مع إضعاف القطاعات الإنتاجية في الدول النامية.

٤. تؤدي إجراءات منظمة التجارة العالمية إلى إلغاء أو تقليص الدعم الزراعي سواء كان للإنتاج المحلي أم للتصدير، وتخفيض الإنفاق الحكومي، وتخفيض سعر صرف العملة المحلية، كل ذلك يؤدي إلى زيادة الوضع سوءا في الدول النامية ومنها الدول الإسلامية، وبخاصة مستوى المعيشة، حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الضرورية في بلد المنشأ مما يزيد أسعارها في البلد المستورد.

٥. تؤدي إزالة الحواجز التنظيمية والإدارية، أمام موردي الخدمات الأجانب . التي تطالب بها منظمة التجارة العالمية . إلى سيطرة المنشآت الأجنبية ذات الكفاءة العالية في هذا المجال؛ وستتعرض المؤسسات المالية والمصرفية المحلية حينئذ إلى منافسة شديدة، مما يؤدي إلى القضاء على كثير من المنشآت في الدول النامية ومنها الدول الإسلامية؛ لأنها لا تقدر على منافسة الشركات الكبرى، التي تنتج لمئات الملايين من المستهلكين، وكذلك قد يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار المنتجات التقنية، والعلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر، نتيجة لتطبيق اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية؛ مما يزيد من الاحتكار ويحميه، كما يؤدي تخفيض الرسوم الجمركية إلى انخفاض الموارد المالية العامة للدول، والنتيجة هي أن الدول النامية قد تعاني عجزا كبيرا في موازين مدفوعاتها، بسبب تلك الإجراءات.

٦. أن التحرير المالي قد يؤدي إلى تدفقات رأس المال والاستثمار الأجنبي غير المباشر في الدول النامية، إلا أن ذلك قد يتسبب في عدم استقرار اقتصاد تلك الدول؛ وذلك لأن تلك الأموال تتصف بأنها

قصيرة الأجل وتبحث عن الربح السريع وتتأثر بتقلبات العوائد عليها ومن ذلك التغيرات في معدلات الفائدة في المراكز المالية الدولية.

وقد كان هذا التحرير المالي للأسواق من الأسباب الرئيسية لتسهيل تحركات المضاربين في البلدان النامية مع عدم استعداد تلك الدول لتحمل آثار وتحديات ذلك الانفتاح الاقتصادي الكامل، وكان إلغاء القيود على تحويل العملات الآسيوية، وفتح أسواق المال المحلية على مصراعيها للاستثمار الأجنبي، وتحرير العملات المحلية تحريرا تاما وتركها لقانون العرض والطلب؛ من أسباب حدوث الأزمة الاقتصادية في دول جنوب شرقي آسيا في عام ١٩٩٧م. وبالرغم من المزايا التي يحققها هذا الانفتاح على الأسواق المالية العالمية؛ إلا أن له مخاطر كثيرة. وهناك فرق كبير بين تحرير عملات دول ذات اقتصاد متقدم قوي كالدول الغربية، وبين عملات دول ذات اقتصاد ضعيف كالدول النامية.

٧. تفاقم مشكلة البطالة. فالمؤسسات الاقتصادية الدولية، مهتمة بالمساعدة على عولمة الاقتصاد العالمي، وفق مصالح الدول المتقدمة الغربية، وقد فرضت تلك المؤسسات على الدول النامية، إتباع سلسلة من الإجراءات الانكماشية، التي من جملتها: بيع المشروعات والمؤسسات الحكومية إلى القطاع الخاص، حيث يسرح المالكون الجدد، أعدادا كبيرة من عمال القطاع الحكومي. ويؤدي تحرير معدلات الفائدة إلى ارتفاعها، ومن ثم إضعاف الحافز على الاستثمار؛ مما قد يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة. ومن تلك الإجراءات: زيادة رسوم الخدمات، وزيادة معدلات بعض الضرائب، ومنع التوظيف الحكومي أو تقليصه، وخفض الأجور. كما أن الاستثمارات الأجنبية الخاصة قد تؤدي إلى البطالة أيضا، إذا اتبعت أساليب إنتاج أكثر استعمالا لرأس المال المتمثل في الآلات، بدلا من

الأساليب التي كانت تعتمد على توظيف عنصر العمل. وقد يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى ارتفاع معدل البطالة إذا أدت زيادة الواردات إلى تخفيض الناتج المحلي من بعض السلع.

٨. تقسيم المجتمع داخل الدولة النامية إلى فئتين: فئة رأسمالية غنية لا يدري بعض أفرادها ماذا يصنع بالأموال التي تتدفق عليه على نحو يفوق كل تصور، وفئة فقيرة مسحوقة لا تجد ما تعيش به، وسيترتب على ذلك ضعف الفئة المتوسطة وعدم توزيع الثروة توزيعا عادلا، وذلك لأن العولمة تعتمد على الاقتصاد الحر، وعلى قانون العرض والطلب، وعلى مبدأ التنافس، في ظل تراجع أخلاقي عام، وتراجع قدرات الدول على التدخل في الحياة الاقتصادية. مما يزيد الفقر في أقاليم كثيرة من العالم، وأن التكيف الأعمى مع ما تفرزه السوق العالمية والشركات متعددة الجنسية، يقود المجتمعات إلى فوضى لا مناص منها، وإلى هدم البنى الاجتماعية، وربما إلى التطرف.

٩. استنزاف الدول الصناعية الغربية لموارد الدول النامية، باستعمال أدوات العولمة الاقتصادية وسياساتها، إذا طبقت بما يحقق الأهداف الخفية لتلك العولمة .

وبالرغم من هذه الآثار الضارة للعولمة الاقتصادية في الدول النامية، فإن لها آثارا نافعة منها ما يلي:

١. تمكنت العديد من الدول النامية التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية من زيادة فرص تصدير سلعها التي تمتلك فيها ميزات نسبية كالبتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي ودول عربية وإسلامية أخرى كالعراق وإيران إلى أسواق الدول المتقدمة، وتم ذلك بنسب وفرص أكبر عما قبل.

٢. اشتملت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على ضوابط تكفل للدول النامية فرصا أفضل لحماية حقوقها التجارية والاحتراز من سياسات الإغراق وبخاصة من جهة الدول المتقدمة.
٣. تكفل تلك الاتفاقيات معاملة تمييزية في بعض الحالات مثل حماية الصناعة المحلية والتنفيذ التدريجي لالتزامات تلك الاتفاقيات.
٤. تشكل المنافسة الدولية وارتفاع أسعار السلع الزراعية المستوردة، حافزا على تحسين الإنتاج الزراعي والصناعي في الدول النامية مما يزيد من النمو الاقتصادي.
٥. الاستفادة من الاستثمار الأجنبي القادم إلى الدول النامية؛ متى ما تم توظيفه على الوجه الحسن.
٦. الاعتماد على عوامل السوق وترك سياسات التدخل المرهقة لكل من الدول والأفراد.
٧. تحسن مستوى المعيشة بسبب خفض الضرائب الجمركية على السلع المستوردة؛ مما يخفض أسعارها ما لم تكن متأثرة بسعر السوق العالمي.
٨. تقليل الأعباء المالية على التجار بسبب توحيد الإجراءات التجارية، وذلك ما يلاحظ مثلا في دول مجلس التعاون الخليجي التي قطعت شوطا في تطبيق الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس بما فيها توحيد التعرفة الجمركية اعتبارا من عام ٢٠٠٣م .

هذا مجمل لأهم آثار العولمة الاقتصادية بحسب ما وقفنا عليه، من دراسات منشورة. ومن الملاحظ أن تلك الآثار قد يعارض بعضها بعضًا، ففي حين نجد سياسة ما، لها آثار ضارة، نجد سياسة أخرى لها آثار نافعة ربما تقابل تلك الأضرار، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

١. في الوقت الذي ترتفع فيه أسعار السلع نتيجة إلغاء دعم الأسعار، تنخفض فيه أسعار سلع أخر نتيجة تخفيض الرسوم الجمركية.
٢. توفر الدولة أموالا نتيجة إلغاء الدعم، لكنها تخسر أموالا أخرى نتيجة تخفيض الرسوم الجمركية.
٣. في الوقت الذي تفتح فيه أبواب الدول المتقدمة للصادرات من الدول النامية، تفتح أيضا أبواب الدول النامية لمختلف أنواع الصادرات من الدول الصناعية؛ فتحرير التجارة الدولية يسير في اتجاهين متعارضين.
٤. يتوقع أن تكسب الدول النامية ومنها الدول الإسلامية التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الغذاء، نتيجة تخفيض القيود التجارية على صادراتها إلى الدول المتقدمة، ويتوقع أن تخسر الدول النامية التي لا تتمتع بهذه الميزة عند استيرادها لتلك المواد.

وتجدر الإشارة إلى أنه في حين أن الآثار الضارة مؤكدة الوقوع، فإن الآثار النافعة تمثل فرصا محتملة، وسيعتمد تحقق أيا من هذه الآثار، سواء كانت مفيدة أم سيئة على عدد من العوامل، أهمها: سلوك الدول الصناعية المتقدمة في مجال تطبيقها لاتفاقية التجارة العالمية، ومدى تطور الدولة النامية اقتصاديا وبخاصة في قطاعات الصناعة، ومستوى الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية في قطاعاتها الإنتاجية المختلفة ومدى انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي استيرادا وتصديرا، وحجم موارده وإمكاناته الاقتصادية، ومدى قدرته على تمويل الاستثمارات في قطاعات البنية الأساسية، وفي مجال البحوث والتطوير، ومدى قدرته على التكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية من حيث توزيع الموارد بين قطاعات الإنتاج المختلفة، ومدى ارتباط الدولة بترتيبات تجارية إقليمية.

كما تتوقف الآثار النافعة للعولمة . في نظرنا . على أمر آخر لا يقل أهمية عن ما سبق بيانه، وهو قدرة الدولة على إقناع مفاوضي منظمات العولمة

الاقتصادية، للحصول على أكبر قدر من المصالح وتخفيض المفاسد إلى أقل قدر ممكن، وذلك ما ظهر جليا في أن الدول التي كانت سباقة في المفاوضات للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حصلت على امتيازات وفرص أفضل من الدول التي تفاوضت للانضمام إلى تلك المنظمة مؤخرا، وستكون تلك الامتيازات بلا شك محدودة بالنسبة للدول التي لم تبدأ التفاوض حتى الآن .

ومن ناحية أخرى يرى Scholte أن العولمة قد أحدثت تحولات جذرية في طبيعة النشاط الاقتصادي ذاتها، إذ أصبحت مفاهيم الأسواق العالمية والمنافسة العالمية، والإدارة العالمية في المفاهيم المحورية المحددة لرؤى وتنظيم سلوك المشروعات الاقتصادية. ويرى المحللون أن الاقتصاد العالمي يتسم بمجموعة من السمات الرئيسية أظهرها:(١)

١- أنه اقتصاد يعتمد أساسا على المعلومات Informational .

٢- أنه اقتصاد يرتكز على عنصر المعرفة Knowledge- based .

٣- أنه اقتصاد يقوم أساسا على الخدمات Service Economy ، وهي السمة التي تغلب على اقتصاد المجتمعات ما بعد الصناعية أو ما يعرف بـ Post- industrial societies .

كما أنه "ما من شك أن العولمة ساهمت في تقليص السلطة الاقتصادية والسياسية للدول، فقرارات هذه الأخيرة أصبحت أسيرة قواعد عالمية. كما أن وزنها الاقتصادي أصبح يلقى منافسة من الشركات متعددة الجنسيات. إضافة إلى أن مشروعيتها بدأت تهدرها مشروعية الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية التي باتت تنافسها في حماية المصالح العامة"(١).

---

(١) د. ممدوح محمود منصور، مرجع سابق، ص: ٧٠ وما بعدها .

(1) Jean- Bernard Auby, La globalisation, Le droit et l´État.p.96.

I° ll n´y a pas de doute sur le fait que le globalisation s´ accompagne d´une regression de la puissance économique et politiquc des États.les decisions de ceux- ci sont de plus abondamment enfermées dans des contraintes internationals _ mondiales ou régionales. Leur poids économique est concurrence par celui des grandes enterprises. En termes de légitimité, ils

تجدر الإشارة إلى ظاهرة على جانب كبير من الأهمية في هذا الصدد ألا وهي عملية الاندماج MERGERS التي تتم من خلال عمليات الشراء Acquisition بين الشركات العملاقة على المستوى العالمي، حيث يشهد الاقتصاد العالمي . في ظل مرحلة العولمة . ما يعرف بهوس الاندماج Mergermania أو ما يسمى أحيانا بحمى السيطرة Takeover fever حيث تعمل الشركات العملاقة على الاندماج مع بعضها أو على شراء الشركات المنافسة لها، بدافع تحجيم المنافسة وزيادة الكفاءة الاقتصادية والاستفادة من مزايا التكامل، وكذا اقتسام الأسواق .

---

sont en competition aves diverses autres entités se consacrant à la recherché de I´intérêt publis : des ONG aux collectivités territoriales, etc.

المبحث الثاني
الآثار الاجتماعية والثقافية للعولمة
واستشراف مستقبلها

الآثار الاجتماعية والثقافية للعولمة لا تقل عن تلك المتعلقة بالجانب السياسي والاقتصادي، إن لم تكن خطورة تلك الآثار أبلغ مما سواها، فهي تمس كيان المجتمع وثقافته، وتمد إلى معتقدات الشعوب، وموروثهم الحضاري، فهي تسعى إلى دمج ذلك كله، وإحلال ثقافة واحدة، مع توحيد الأنماط والسلوكيات الاجتماعية. وفي هذا المبحث سنتطرق إلى ما يلي:

- المطلب الأول: الآثار الاجتماعية والثقافية للعولمة.
- المطلب الثاني: استشراف مستقبل العولمة.

المطلب الأول

الآثار الاجتماعية والثقافية للعولمة

أولا: الآثار الاجتماعية.

نتج عن الاكتشافات الحديثة في العلوم، ولا سيما في تكنولوجيا الاتصال والإنترنت إلى التعجيل في انتشار العولمة، فقد اتسم العصر الحديث بثورة معلوماتية غير مسبوقة في تاريخ الشعوب، ثورة عابرة للقارات، لا تعرف الزمان ولا تهتم بالمكان، إنه عصر الكلمة والصورة القادرتين بحق على التأثير في الشعوب وتطويع العقول، الأمر الذي من أجله تمكنت الدول المتقدمة (أي الدول المصدرة للعولمة) من توظيف التكنولوجيا على الوجه الأكمل لخدمة أهداف العولمة؛ في تحطيم ثوابت الفكر، فاستقبل الفكر المعولم من قبل أبناء الشعوب النامية بشغف وإقبال كبيرين، وذلك بعد التمهيد الذي قامت به وسائل الإعلام ومنها القنوات الفضائية الغربية والأفلام السينمائية التي تنتجها " هوليود "، وكان عديد مما أنتجته تلك السينما موجه إلى شعوب المنطقة العربية والإسلامية التي تبرز في بعض منها ثقافة الفقر والتخلف عن الإبداع والابتكار، فضلا عن تشكيكها في مستقبل الدول العربية والدول النامية على وجه العموم، ولم يقتصر الأمر عند ذلك الحد بل إن القنوات الفضائية في الدول النامية ذاتها وأخص منها بعض القنوات العربية التي يحز على العربي والمسلم أن تنسب تلك القنوات إلى هذه البلاد التي كانت في القريب تعتز بقيمها ومعتقداتها الدينية والاجتماعية، إلا أن واقع تلك القنوات مما يندى له الجبين بعروضها في التبرج وإظهار مفاتن المرأة التي تنكرت لآدميتها وأصبحت في تلك القنوات سلعة للعرض والترويج؛ وذلك ما تبتغيه الدول المتقدمة وتسوق له في إطار عولمة شعوب العالم، بجعلها عالما واحدا ليس

للناس فيه إلا توجه واحد من مصدر واحد هو المصدر الذي يريد أن يهيمن عليه .

إن ما يبث عبر وسائل الاتصال خصوصا تلك التي تعني منها بالصورة وما يترتب عنها من آثار نفسية وتربوية، ضاعف من الضغوط التي تمارس على الحكومات في الدول النامية ومنها الدول العربية والإسلامية، وقد كان لزاما على حكومات تلك الدول لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة وضع استراتيجيات جديدة منها الاهتمام بتنمية القوى العاملة، والحد من الظواهر الاجتماعية السلبية المتفشية نتيجة التقليد الأعمى من الشباب، وتعين لذلك بناء منظومة معلوماتية قادرة على إعطاء مؤشرات بالأوضاع التي تمر بها فئات المجتمع وللحد من الظواهر الاجتماعية السلبية الناتجة عن العولمة، فضلا عن التفكير في خطط تنموية شاملة وفاعلة، وذلك من أجل العمل على خلق قاعدة متينة وراسخة للبناء الاجتماعي السليم في مجتمعات تتنازعها العديد من الاتجاهات.

وما من شك أن العولمة التي ترعاها وتحدد مسارها الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تستهدف الدول النامية بتمزيق النسيج الاجتماعي فيها، الذي ما زال من أعز ما تملكه شعوب تلك الدول؛ وتلجأ في سبيل ذلك إلى تصديع الشخصية القومية للأفراد، والتصدي للتيارات التي تنادي بالوحدة الوطنية والقومية؛ التي تجد فيها تلك الدول تحديا يعيق طموحها وتوجهاتها في نشر الثقافة الغربية بما فيها من إباحية وخلافه.

ليس الأمر عند ذلك الحد فحسب؛ بل إن آليات العولمة والهيمنة الغربية تبث لشعوب العالم النامي ثقافة استهلاكية ضمن خطة تدويل النظام الرأسمالي؛ مستهدفة تشويه البنى التقليدية وتغريب الإنسان وعزله عن قضاياه، وإدخال الضعف لديه والتشكيك في جميع قناعاته الوطنية والأيديولوجية والدينية، وذلك بهدف إخضاعها نهائيا للقوى والنخب المسيطرة؛ إن العولمة تستهدف في

المجتمعات المعاصرة في الدول النامية إلى جعل الإنسان فيها مستهلكا غير منتج، ينتظر ما يجود به الغرب ومراكز العالم من سلع جاهزة الصنع، ولنا في دول الخليج العربي خير مثال فالسيارة إما ألمانية أو يابانية أو أمريكية أو كورية وعلى أحدث طراز وجهاز التكييف المستخدم للتبريد وبجانبها الأجهزة الكهربائية الأخرى كالثلاجة والغسالة والتلفاز وغيرها؛ جميعها منتج في الدول المتقدمة، إن تلك الدول جعلت الإنسان ليس فقط يقبل بالمنتج بل ويتباهى به فهو القادر على استهلاك ما لا يصنعه، رغم أن الخامات التي تدخل في صناعة هذه المنتجات مصدرها في الغالب الدول النامية، وقد ترتب عن ذلك أن تشكل لدى مجتمعات هذه الدول قيم الاتكالية والتواكل.

وفي الجانب الآخر فإنه من البديهي أن تكون للآثار الاقتصادية للعولمة انعكاسات على الجوانب الاجتماعية لاسيما فيما يتعلق بالعمالة والفقر، فالعولمة تؤثر في العمالة من خلال آثارها المحتملة على الاستثمار وطلب العمل، ويحدث التأثير المباشر لتحرير رأس المال في العمالة في الدول النامية من خلال مقدار الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى تلك الدول. بيد أن تحرير رأس المال في العمالة في معظم الدول النامية ما زال طفيفا وفقا لنموذج التوزيع العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم إلى الاقتصاد المتقدم، وهذا يعني أن أثر التحرير المالي في خلق فرص عمل مازال هامشيا في معظم الدول النامية .

" كما أن العولمة تتضمن جانبا سلبيا يتجسد في تهميش دور الدولة ومن ثم غياب خدماتها الأمنية والصحية والثقافية ومن ثم تظهر الفوضى ونمو وسائل ساحقة ضارة بمصالح الشعوب"[1].

(١) د. أبو العلا علي أبو العلا النمر، العولمة والنظام العالمي الجديد، دار النهضة العربية، ص: ١١٩ .

الخلاصة أن الآثار الاجتماعية للعولمة تعد الأخطر من بين نظيراتها في الجانب السياسي والاقتصادي، وذلك من حيث تأثيرها السلبي على شعوب دول العالم النامية، ويمكن تحديد أبرز آثار العولمة الاجتماعية في الآتي[1]:

١- تراجع الولاء القومي تحت وطأة الانتماءات العرقية أو القبلية أو الطائفية، فلقد ضربت العولمة بسهم وافر في مجال إضعاف الولاء الوطني الذي يمثل ركيزة التضامن والتماسك الوطني وأساس الاستقرار السياسي والاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات.

٢- التأثير في هياكل البناء الاجتماعي والطبقي للمجتمعات، فقد هُيئت سياسات العولمة وما نجم عنها من تأثيرات اقتصادية واجتماعية للإخلال بالعديد من المواقع الطبقية الاجتماعية، ولنسف جانب كبير من المكاسب الاجتماعية لبعض الطبقات، وكذا لتعميق حدة الفوارق الطبقية واتساع الهوة الاقتصادية والاجتماعية بين الأغنياء والفقراء، ولعل من أكثر الآثار السلبية للعولمة خطرا في المجال الاجتماعي تآكل الطبقة الوسطى في العديد من المجتمعات ودحرجتها نحو حافة الفاقة.

٣- تقويض الدور الاجتماعي للدولة وتراجع مبادئ العدالة الاجتماعية، فقد ظلت الدولة كصورة من صور التنظيم السياسي والقانوني للسلطة السياسية في المجتمعات، تضطلع بدورها عبر العصور من خلال استهدافها تحقيق الخير العام لأعضاء المجتمع ككل، مستمدة من مدى نجاحها في أداء وظائفها . وصولا إلى هذه الغاية المنشودة . شرعيتها أو صلاحيتها كسلطة للأمر . ومن ناحية أخرى فقد كان نجاح الدولة في تحقيق التكامل السياسي للمجتمع مرهونا دوما بمدى مقدرة المؤسسات السياسية الحاكمة على تحديد المعايير الاجتماعية، وبث القيم التي يتحقق على مقتضاها الانسجام الاجتماعي، والتي يفترض فيها أن تكون

---

(١) د. ممدوح محمود منصور، مرجع سابق، ص: ٩١ وما بعدها.

معبرة عن ضمير مجتمعها ككل، فلا تخص مصالح فئة معينة بالرعاية دون بقية الفئات، أي أن تكون قيما محايدة لا تعبر إلا عن الإنصاف الإنساني الصرف .

٤- زعزعة الاستقرار الاجتماعي وتزايد حدة الصراع الاجتماعي، فقد أسهمت سياسات العولمة في زعزعة الاستقرار الاجتماعي في العديد من المجتمعات، وقد تجلت الانعكاسات الاجتماعية السلبية لظاهرة العولمة بصفة أساسية في تقويض أركان النظم الاجتماعية، وضعف درجة الالتزام بالمعايير والأنماط الاجتماعية من جانب أعضاء هذه المجتمعات.

٥- ارتفاع معدلات الجريمة وتزايد التجارة غير المشروعة، ومن أبرزها:

أ – انتعاش تجارة المخدرات عالميا، فقد أدى تنشيط حركة التجارة العالمية وانخفاض تكاليف النقل والتوحيد المتزايد للأسواق العالمية، مع إمكانية إجراء التحويلات النقدية عبر الحدود بالكمبيوتر، إلى الإسهام في عولمة تجارة المخدرات .

ب– تزايد خطورة جماعات الجريمة المنظمة، فقد شهدت السنوات الأخيرة تزايدا ملحوظا في الأنشطة الإجرامية على المستوى العالمي، ولاسيما أنشطة جماعات الجريمة المنظمة كعصابات المافيا التي تقف خلف معظم الجرائم الأكثر خطورة والتي تستخدم المنجزات التكنولوجية في عملياتها.

٦– عولمة الأنشطة الاجتماعية للمنظمات الدولية غير الحكومية، فقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين نموا ملحوظا في دور المنظمات الدولية غير الحكومية (منظمات المجتمع المدني) سواء على المستوى المحلي أو المستوى العالمي، وقد اضطلعت هذه المنظمات بدور بارز في مجال التنمية الاجتماعية، وذلك من خلال الضغوط التي تمارسها على

الحكومات المحلية بهدف التأثير في عملية صنع القرارات السياسية أو عملية رسم السياسات العامة على المستوى القومي أو من خلال التأثير . في المحافل الدولية . على عمليات إرساء النظم وصياغة المواثيق والاتفاقات الدولية.

٧- سحق المصالح والمنافع الوطنية خاصة عندما تتعارض مع مصالح العولمة أو مع تياراتها المتدفقة في كافة المجالات، ونزوع العولمة إلى الانفتاح الواسع ومحاربتها أية قيود تحول بينها وبين ما تسعى إلى الوصول إليه خاصة عندما تكون القوى المناوئة لا تملك الدفاع عن مصالحها [١].

إن خطر العولمة على المناحي الاجتماعية للدول النامية يبدوا أكثر فداحة مما يتصور البعض خصوصا على الشعوب التي تحتفظ بقيم دينية وعادات اجتماعية وأنماط خاصة؛ كالشعوب الإسلامية التي باتت مهددة في موروثها الثقافي وعاداتها وقيمها، وهي أكثر عرضة من غيرها، نظرا لما يتصوره الغرب من تهديد محتمل تشكله العقيدة الإسلامية على وجود الحضارة الغربية وتقدمها وإنجازاتها العلمية والحضارية .

ولذلك فإنه يتعين إزاء الغزو الفكري والثقافي الذي تتعرض له الشعوب العربية والإسلامية مجابهته بتوظيف التكنولوجيا ووسائل الاتصال لخدمة الثقافة الوطنية وتوعية الناس بموروثها الثقافي والحضاري الذي كان عن قريب أحد أهم الانجازات البشرية التي أخرجت كثير من الشعوب من ظلمة الجهل إلى معالم التقدم والحضارة.

ثانيا: الآثار الثقافية

كما هو معلوم فإن الثقافة هي السمات المادية والروحية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعاً بعينه أو فئة اجتماعية، وهي تشمل الفنون والآداب وطرق

---

(١) د. أبو العلا علي أبو العلا النمر، مرجع سابق، ص: ١٢٠ .

الحيـاة، بالإضـافة إلـى الحقـوق الأساسـية للإنسـان ونظـم القـيم والتقاليـد والمعتقدات، ومن الأساسيات في الثقافة والعولمة عدم وجود ثقافة عالمية واحدة بـل ثقافـات متنوعـة تعمـل كـل منهـا بصـور تلقائيـة، أمـا العلـوم والتكنولوجيـا فهما عنصران من عناصر الثقافة وبالتالي فإن عدم امتلاكهما والاضطرار إلى اسـتيرادهما مـن الخـارج لا يمـس بالهويـة الوطنيـة والقوميـة، غيـر أنـه عنـدما يتحولان إلى وسيلة تستغل من قبل الدول المصدرة للتكنولوجيا والمعرفة لاختراق ثقافات أخرى فإن الأمر يختلف، وهنا يبرز الاختراق الثقافي وتظهر الحاجة إلى التوازن عند الانفتاح على العالم الخارجي، وهناك من الثقافات ما يميل إلى الانغلاق ومنها ما يسعى إلى الانتشار والتوسع، والثقافة التقليدية تتميز بالجمود ومقاومـة التجديـد، بينمـا الثقافـة العصـرية تميـل إلـى الانفتـاح علـى العـالم الخارجي، وهناك أمثلة عديدة للتأثير بين التكنولوجيا والثقافة العامة للمجتمع، وهو ليس تأثيراً سطحياً كما يقول بعضهم، بل هو تأثير عميق وقوي يتصل بالأبعاد الثقافية المختلفة للمجتمع وما نستورده من الغرب ليس مجرد منتجات أو آلات، بل سلوك وقيم ومعايير، وبقدر احتياجنا لاستيراد تلك المنتجات، فإننا نستورد معها الأفكار والفلسفات، وقد لا يتم ذلك برغبتنا ولكنه واقع الانفتاح والتطور. ومن البديهي أن الثقافة المصدرة لن تكون محايدة ولن تتصف بالعالمية، بقدر ما هي تصدير لثقافة الأقوى، هنا ستكون العولمة هي الظاهرة المتسيدة وليست العالمية وثمة فوارق بين كلا المفهومين، فبينما تتحقق العولمة في تنميط الشعوب وتوحيد الأذواق، وفرض الاختيارات بالقوة والتهديد بما يغذي النزاعات العدائية بين الأمم والحضارات تتقدم العالمية لتقريب العالم، ويتفاعل كل عالم من العوالم إيجابياً في رسم اللوحة العالمية، إذا نحن أمام محاولات هيمنة وتعميم الهوية الثقافية، ولهذا فعلينا دعم أدوات التفاعل مع الحضارات الأخرى، وأن نتحول من حالة الاستقبال والانتظار السلبي إلى فاعلية الإرسال

والاستقبال، وسيكون في ذلك فائدة ليس لنا فحسب بل للعالم أجمع، إذ أن ثمة ضرورة لتعدد الثقافات في العالم وتباينها حسب مصلحة الإنسانية .

ومن الوسائل الناجعة للتأثير على الثقافة العربية تقنيات الاتصال ومن أبرزها الانترنت ثم نجد السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر والعلاقات التجارية الدولية ووسائل الإعلام المختلفة؛ والهجرات إما لأغراض الدراسة أو العمل في الدول الغربية، مما يحدث أثرا في نفسية المغترب عندما يقارن التغيرات الاقتصادية التي يلحظها في تلك البلدان بالأوضاع التي في بلاده كالفقر، والبطالة، وتكنولوجيا الإنتاج، كما يكون للتغيرات السياسية (حقوق الإنسان، الديمقراطية، التعددية السياسية) أثره الأكبر.

ويرى أحد الباحثين أن من أهم المشكلات الثقافية " للعولمة " محاولة فرض ثقافة كونية على كل الشعوب والدول، مما قد يؤدي في بعض الأحيان إلى تصادم مع الخصوصية الثقافية لبعض الشعوب"[١]

أما أهم انعكاسات العولمة على الثقافة العربية فتتمثل في تغير القيم والسلوكيات الاستهلاكية أي التركيز على العلامات التجارية العالمية وانتشار السلوكيات الاستهلاكية الغربية؛ مع سيادة مستويين من الثقافة هما: الثقافة الشعبية التي استطاعت حماية القيم والتقاليد من الاختراق الغربي، رغم قصورها عن خلق ثقافة التجديد، ثم الثقافة العالمية. وقد تمكنت من خلال الانفتاح على الثقافات العربية إلا أن ذلك لم يحل دون المس بالقيم والتقاليد العربية والإسلامية. هذا مع وجود مستويين من الثقافة أدى إلى زيادة الفجوة الثقافية بين مناطق الريف والحضر في العالم العربي، مع الاتجاه نحو فصل الثقافة عن السياسة، وتهديد مباشر للغة العربية، حيث أصبحت اللغة الإنجليزية هي اللغة التجارية الرسمية في معظم الأحيان حتى في التجارة العربية البينية أو داخل الدولة نفسها، إلى جانب تأثر القيم والمعتقدات الثقافية

---

(١) السيد ياسين، في مقال منشور بصحيفة الحياة اللندنية، العدد الصادر في ٢٦ / ١٠ / ٢٠٠٨م.

العربية بالعولمة أدى إلى فقدان الثقافة العربية القدرة على تحقيق التجديد المتوازن للثقافة، الأمر الذي يهدد الفنون والآداب العربية كما أدى انتشار شبكات الإنترنت والأقمار الصناعية والاستخدام غير المتوازن لهما إلى انحراف الثقافة عن القيم والمعتقدات الإسلامية، وفي هذا المجال يجب عدم إغفال أهمية شبكات الإنترنت في دعم وتعزيز التعاون والتبادل الثقافي العربي، وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على قنوات الإعلام الثقافي أدى إلى تدعيم الاختراق الثقافي الذي يتعرض له العالم العربي، مما أحدث تغيرا في سلوكيات الحياة العربية (المأكل، المشرب، الملبس، طرق التفكير والحياة) وانخفاض الاهتمام بالجوانب الروحية للحياة، والتركيز على الجوانب المادية. وفي الجانب الآخر تأثرت وسائل الإعلام العربية بوسائل الإعلام العالمية وعجزت عن حماية وتجديد الثقافة العربية، إضافة إلى انتشار مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ومنح مزيد من الحريات، مع تنامي ظاهرة النشر الإلكتروني، حيث أصبحت أحد أهم العوامل المؤثرة على الثقافة العربية وخصوصياتها.

غني عن البيان؛ أن التأثير في سلوك الأفراد والجماعات قد يستلزم في البداية التأثير في عقولهم وإراداتهم، أي في ثقافاتهم، وقد حرصت الدول الغربية المتقدمة على الترويج لمجموعة مترابطة من القيم أو لنسق قيمي معين، وعلى بث هذه القيم ونشرها على المستوى العالمي بهدف التمكين لسياسات العولمة، وتهيئة المجتمعات المختلفة . عبر العالم . لتقبل العولمة كواقع حتمي، وللتعايش مع العولمة والانصياع لمقتضياتها، حتى وإن بدت هذه المقتضيات مناقضة تماما لما يعتنقونه أو يؤمنون به .

ويمكن القول بأن العولمة الثقافية قد تمثلت في المظاهر الآتية :[1]

١- التمكين للنزعة المادية على حساب النزعة الروحية، أو بعبارة أخرى تغليب الأمور الحسية على الأمور المعنوية بوجه عام، بحيث يولي

(١) د. ممدوح محمود منصور، مرجع سابق، ص: ٨٢ وما بعدها.

الإنسان . في عصر العولمة . وجهه شطر الماديات ويعرض وينأى بجانبه عن الاعتبارات القيمية، وذلك على اعتبار أن القيم هي التي تضفي على الإنسان ذاتيته وتميزه في مواجهة غيره من بني البشر وهي . بذلك . التي تشكل مجالا للاختلاف والتمايز الفكري والثقافي بين المجتمعات، ومن ثم فهي التي قد تمثل عائقا يعترض طريق سياسات العولمة.

٢- محو الخصوصية الثقافية والترويج لفكرة الثقافة العالمية، فإذا كان هدف العولمة هو إزالة الحدود الفاصلة بين المجتمعات والقضاء على فكرة المحلية أو الإقليمية، فإنه من الطبيعي أن يكون هدفها . على الصعيد الثقافي . هو محو الهوية الثقافية لمجتمعات الأطراف وطمسها. فالهوية الثقافية لأي مجتمع إنما تتمثل أساسا في ذلك الشعور بالانتماء والولاء لنسق قيمي معين، ومن ثم فهي التي ترسم حدود التميز الثقافي بين الأنا والآخر.

ويتعين التأكيد على أنه لا مجال البتة لإنكار وجود مشترك ثقافي إنساني عالمي بين بني البشر كافة، غير أن ذلك لا ينفي أن ثمة خصوصية ثقافية لكل مجتمع، يتعين على أبنائه الحفاظ عليها والاستمساك بها باعتبارها جزءا من كيانهم الإنساني ومقوما من مقومات ذاتيتهم.

٣- التمكين لسيادة القيم الغربية والأمريكية ولنمط الحياة الأمريكية، فلعل من أبرز السمات المميزة لعصر العولمة هيمنة الثقافة الغربية بوجه عام والثقافة الأمريكية، بل ونمط الحياة الأمريكية ذاته على الثقافة الإنسانية ككل، والأمر يعود لعدة عوامل منها: سيطرة الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على تكنولوجيا الإعلام والاتصال ونقل المعلومات بمختلف صورها وأدواتها، وعلى عملية

إنتاج المادة الإعلامية والثقافية والإعلانية، وعلى عمليات تسويق الإعلانات على مستوى العالم، فضلا عن تمكن المؤسسات التعليمية في البلدان المذكورة من تحقيق شهرة ومكانة مرموقة من خلال نجاحاتها البارزة في مجالات الإبداع والتطوير العلمي والتكنولوجي، وقد لعبت اللغة الإنجليزية دورا بارزا في تصدرها لغات العالم نظرا لأن أغلب العمليات العلمية بهذه اللغة .

ومن الجدير بالذكر أنه يتعين الوقوف والتأمل في الدور الذي تقوم به بعض الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة التأثير وتنميط المناهج التعليمية عبر مراحل الدراسة المختلفة، أو من خلال الأنشطة الثقافية الفكرية والفنية ولا سيما من خلال السينما والتلفزيون، وأنه إذا كان علينا الاستجابة لبعض المطالب من هذه الدول، فإنه من المؤكد ألا يكون من بينها ما يتعلق بتكوين أبناؤنا أو ما ينتقص من غرس قيمنا ومعتقداتنا في نفوس هؤلاء الناشئة.

المطلب الثاني
استشراف مستقبل العولمة

كما سلف، فإن العولمة وجدت لتبقى، يدعمها عديد من العوامل وأخصها وسائل الاتصال والشركات العابرة للقارات التي تغلب مصالحها، وتزداد نفوذا من خلال توسعة نشاطها باسطة إياه على مختلف الأقطار والدول، إلا أن ثمة تساؤلات تطرح نفسها تدور حول: هل أن العولمة وصلت إلى حد النضج الذي يمكنها من إحداث تحولات إيجابية في العلاقات بين الحضارات والشعوب، أم إلى مزيد من السيطرة والتبادل غير المتكافئ؟. وهل بالإمكان أن نرى في زمن العولمة القادم مجتمعات أكثر حرية في السيطرة على مقدراتها أم أنها ماضية إلى الانقياد لقوانين الدول المتقدمة الذي تسيطر عليه دول الثمان؟. وما هو المتاح أمام الدول النامية لتواجه به الدول المتقدمة ؟ وأين سيكون موقع الدول النامية من العولمة في مراحلها القادمة ؟.

بلا شك فإن المستقبل ليس غدا؛ إنما يتحدد من اليوم الذي نحن فيه، واستقراء المستقبل يعني انتقاء أفضل البدائل المتاحة، مع إدراك أنه ليس ثمة شيء على دوام، وأن التغيير متوقع ويتعين أن يكون حاضرا أمامنا ونحن نجتهد لنخط بدائلنا التي نرى أنها تتناسب مع المستقبل الذي ننشده.

كما يتعين أن لا نغفل التاريخ الذي هو نبراس المستقبل، والرجوع إليه مطلب باعتباره ثروة لا حدود لها.

وإذا كنا نبحث في هذا المقام لنستطلع مستقبل العولمة ، فإنه يبدو . على أقل تقدير في الوقت الحاضر . أن الواقع ليس كما يصوره بعض مفكري الدول المتقدمة مثل: فوكوياما في الولايات المتحدة الأمريكية، بقوله " نهاية التاريخ " أي أن الأمر حسم لصالح الليبرالية الرأسمالية، فرغم وجود صراع مسلم به بين الدول الغنية والدول النامية إلا أن الدفاع عن الهوية الحضارية التي تميز الدول

الأخيرة باعتبار أنها المستهدف الأول تجد استماتة من قبل شعوب هذه الدول وحكوماتها، نعم ثمة وجود قلق؛ وقلق لا يستهان به في ظل ما نراه من محاولات تقوم بها الدول المتقدمة لتنميط سلوكيات وثقافات المجتمعات ليس في الدول النامية وحدها بل لمختلف الدول، إلا أن مواجهة ذلك ليس بالأمر المستحيل، فثمة أطروحات تنادي بها العولمة يمكن الاستجابة لها من خلال إصلاح الدولة ومؤسساتها، وخلق توازن بين السياسة والاقتصاد والأخلاق، يدعم ذلك الإرث الحضاري الذي لو رجعنا إليه لوجدنا فيه الكثير مما يمكننا الاستفادة منه على نحو يحقق تطلعات الشعوب، وفي ذات الوقت يتناسب مع المضي دون تفريق مع أهداف العولمة، وثمة أطروحات يتعين التصدي لها.

إلا أنه يتعين أخذ الأمور على واقعها فليس ثمة مبالغة إذا قيل أن الإنسانية تنتقل الآن باتجاه صياغة مجتمع عالمي جديد، تحت تأثير ثورة العولمة وهذه الثورة تأتي – في التعاقب التاريخي للثورات المتعددة التي شهدتها الإنسانية – عقب الثورة الصناعية. " وكانت البدايات الأولى تتمثل في بزوغ ما أطلق عليه "الثورة العلمية والتكنولوجية"، والتي جعلت العلم – لأول مرة في تاريخ البشرية – قوة أساسية من قوى الإنتاج، تضاف إلى الأرض ورأس المال والعمل. وبالتدريج بدأت ملامح المجتمعات الصناعية المتقدمة تتغير، ليس في بنيتها التحتية فقط، ولكن أيضا في أسلوب الحياة، وأنماط التفكير، ونوعية القيم السائدة، وأساليب الممارسة السياسية. وقد أطلق علماء الاجتماع على مرحلة التطور مصطلح "مجتمع المعلومات". وذلك على أساس أن أبرز ملمح من ملامح المجتمع الجديد أنه يقوم أساسا على إنتاج المعلومات وتداولها من خلال آلية غير مسبوقة هي الحاسب الآلي، الذي أدت أجياله المتعاقبة إلى إحداث ثورة فكرية كبرى، في مجال إنتاج وتوزيع واستهلاك المعارف الإنسانية. فإذا أضفنا إلى ذلك القفزة الكبرى في تكنولوجيا الاتصال وبخاصة في مجال الأقمار الصناعية واستخداماتها الواسعة، وخصوصا في مجال البث التليفزيوني الكوني الذي بحكم آليته يتجاوز الحدود الجغرافية، وينفذ إلى مختلف الأقطار، التي تنتمي إلى ثقافات مختلفة، مما من شأنه أن يؤثر - خلال الرسائل

الإعلامية المتعددة – على القيم والاتجاهات والعادات، لأدركنا أننا بصدد تشكل عالم جديد غير مسبوق، تصبح فيه العبارة الشهيرة والتي مفادها أن العالم أصبح قرية صغيرة، تقصر كثيرا عن وصف أثر التغيرات التي يتعمق مجراها كل يوم" (١).

وفي ظل هذه التطورات الكبرى في مجال المعرفة والاتصال، والانتقال من مجتمع الصناعة إلى مجتمع المعلومات، أخذ يتشكل ببطء – وإن كان بثبات - ما يمكن أن نطلق عليه "الوعي العالمي"، والذي سيتجاوز في آثاره، كل أنواع الوعي السابقة عليه كالوعي الوطني، بكل تفريعاته من وعي اجتماعي ووعي طبقي، ووعي قومي، سيبرز الوعي الكوني متجاوزا كل أنماط الوعي السابقة، لكي يعبر عن بزوغ قيم إنسانية عامة، وتشتد في الوقت الراهن المعركة حول صياغتها، واتجاهاتها، ولا بد في مستقبل منظور، أن ينعقد الإجماع العالمي عليها .

وفي ضوء ذلك كله، نستطيع أن نفهم سر المعركة التي تدور في الوقت الراهن حول "النظام العالمي الجديد"، الذي تريد الولايات المتحدة الأمريكية – بعد انهيار النظام العالمي الثنائي القطبية – أن تهيمن عليه مستندة إلى قوتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، بالرغم من التآكل التدريجي لقوتها الاقتصادية العالمية، كما تنبأ بذلك بول كيندي في كتابه الشهير "صعود وسقوط القوى العظمى "والذي أثار جدلا أمريكيا حادا، بين أنصاره وخصومه.

" وفي المجال القانوني . وهو مجال تخصصنا الذي نملك إبداء الرأي فيه بكل ثقة . تشكل العولمة في نظر (Jean- Bernard Auby) تعديا لمركزية الدور القانوني للدولة وللمجال القطري القانوني والاختلاف القانوني الذي كان ولا يزال قائما بين النظم القانونية الوطنية، وكذلك لتفاعل هذه النظم مع النظم ذات البعد العالمي.

---

(1)http://www.afkaronline.org/arabic/archives/mai-juin2005/sayed.html

ولا يخفى أن ذلك إنما يولد صعوبات جمة في المستقبل؛ ولكن الفضل الأكبر له سينصرف إلى الدور الذي سيلعبه في تقريب مواطني العالم من مشارف كوكب قانوني واحد يجمعهم" [1].

وهكذا يمكن القول إننا بصدد رصد التغيرات العميقة التي ألمحنا إليها، ولابد أن نقف قليلا أمام ظاهرة بزوغ ما يمكن أن نطلق عليه" مجتمع المعلومات الكوني" الأمر الذي يتطلب منا استعراضه من خلال ما يلي:

أولا: دور الماضي والحاضر في صنع المستقبل ومجتمع المعلومات الكوني.

لقد كان مفكرو العالم العربي على وجه الخصوص والكتاب مشغولين خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين بثلاثية الماضي والحاضر والمستقبل، مع وجود اختلافات عميقة بين أصحاب هذا الخطاب حسب الأيديولوجيات التي يعبرون عنها .

وفي تقديرنا فإن هؤلاء مجتمعين وباستخدام وسائل الإعلام الحديثة والمتطورة كان يمكن أن يلعبوا دورًا مهمًّا في الدعوة إلى الدراسة العلمية لتراث الأجداد بأنماطه المتنوعة، والتأكيد على ضرورة التراث – أيا كان مصدره – مع متغيرات العصر. هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى لابد من اصطناع منهج علمي ونقدي في دراسة الحاضر العربي، وهذا المنهج لابد أن يكون تكامليا لا يفصل بين السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة – ليس ذلك فقط – بل لابد أن يكون منهجا نقديا، يركز على السلبيات لا أن يتجاهلها بقصد أو بغير قصد ويبحث في الايجابيات، ولذلك إذا ما أريد الاستمرار في هذا الاتجاه من

---

(1) Jean- Bernard Auby, La globalisation, Le droit et I´État.p.96
"Sur le terrain juridique- pour ne pas trop sortir de ce sur quoi nous pouvons avoir un tant soit peu competent-, elle est un défi à la centralité juridique de I´État, à la territorialité du droit à la différenciation des systèmes juridques nationaux, comme à I´ articulation classique de I´ ordre= =international et de I´ ordre inteme. Cela engender des mérite, tenant à ce que volens nolens, c´ est largement ensemble que les citoyens du citoyens du monde s´ approchent des frontiers de leur planète juridique".

البحث، وذلك من الأهمية بمكان، فإن عليهم أي على مفكرينا والباحثين أن يسموا الظواهر بأسمائها.

وتبقى ضرورة استشراف المستقبل العربي في ضوء قراءة دقيقة لتغيرات بنية المجتمع العالمي، وفي هذا المجال لابد من ترشيد الخطاب الثقافي العربي إزاء ظاهرة العولمة، من خلال قراءة متأنية لهذه الظاهرة؛ والتي هي أبرز الظواهر بعد مضي عقد بأكمله من الألفية الثالثة .

وهذا الترشيد يقتضي عدم تبني المواقف المتطرفة من العولمة، ونعني القبول المطلق بغير تحفظات، أو الرفض الشامل بغير تحليل. إن الدول النامية بما فيها الدول العربية تحتاج إلى نظرة متوازنة تكفل تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر، ويتطلب من أجل ذلك أن تهتم الدولة بالعنصر البشري ذي الخبرة والدراية والأفق الواسع الذي يستطيع أن يحكم على الأمور بحسب طبيعتها لا أن ينجرف وراء الدوافع دون اعتبارات لواقع هذه الظاهرة وما آلت إليه وما ستكون عليه في المستقبل. ولا بد من التركيز على الآثار المترتبة على تحول المجتمع المعلوماتي العالمي إلى مجتمع المعرفة.

إن عالم المعرفة والتكنولوجيا المتطورة الذي نشهده الآن لم يحدث مرة واحدة؛ بل مر بعدة مراحل بحسب التاريخ الإنساني، وتميزت كل مرحلة بنوع من أنواع التكنولوجيا، فقد شهدت الإنسانية من قبل تكنولوجيا الصيد، ثم تكنولوجيا الزراعة، وبعدها تكنولوجيا الصناعة، ثم وصلنا أخيرا إلى تكنولوجيا المعلومات .

ويمكن القول أن سمات مجتمع المعلومات يمكن إجمالها في ثلاث :

أولاها : عدم قابلية المعلومات للاستهلاك أو التحول أو التفتت، لأنها تراكمية، تقوم على أساس المشاركة في عملية التجميع، والاستخدام العام والمشترك لها بواسطة المستخدمين لها.

وثانيها: أن قيمة المعلومات هي استبعاد عدم التأكد، وبالتالي تحتاج إلى مراجعة مستمرة .

وثالثها: أنها تقوم على أساس التركيز على العمل الذهني وتعميقه من خلال إبداع المعرفة، وحل المشكلات، وتنمية الفرص المتعددة أمام الإنسان والتجديد.

ويلخص أحد من كتب في ظاهرة العولمة إطار مجتمع المعلومات في الملامح التالية[1] :

١- المنفعة المعلوماتية؛ من خلال إنشاء بنية تحتية معلوماتية تقوم على أساس الحواسيب الآلية العامة المتاحة لكل الناس، في صورة شبكات المعلومات المختلفة، وبنوك المعلومات، والتي ستصبح هي بذاتها رمز المجتمع .

٢- الصناعة القائدة ستكون هي صناعة المعلومات التي ستهيمن على البناء الصناعي .

٣- سيتحول النظام السياسي لكي تسوده الديمقراطية التشاركية، ونعني بها السياسات التي تنهض على أساس الإدارة الذاتية التي يقوم بها المواطنون، والمبنية على الاتفاق، وضبط النوازع الإنسانية، والتأليف الخلاق بين العناصر المختلفة .

٤- سيتشكل البناء الاجتماعي من مجتمعات محلية متعددة المراكز ومتكاملة بطريقة طوعية.

٥- ستتغير القيم الإنسانية وتتحول من التركيز على الاستهلاك المادي، إلى إشباع الإنجاز المتعلق بتحقيق الأهداف .

٦- أعلى درجة متقدمة من مجتمعات المعلومات، ستتمثل في مرحلة تتسم بإبداع المعرفة من خلال مشاركة جماهيرية فعالة، والهدف النهائي منها هو التشكيل الكامل لمجتمع المعلومات الكوني .

---

(١) السيد ياسين، العولمة والمعرفة، بحث منشور على الانترنت http://forum.egypt.com/arforum.

غير أنه علينا أن ندرك أن عملية تشكيل مجتمع المعلومات الكوني يواجه تحديات ينبغي مواجهتها. وأول هذه التحديات حول ديمقراطية المعلومات، والتي هي الشرط الموضوعي الذي لابد من توفره.

ويتعين في هذا الخصوص أن نشير إلى أربعة مقومات لا بد منها تنهض على أساسها ديمقراطية المعلومات:

أولها : حماية خصوصية الأفراد، وتعني الحق الإنساني للفرد لكي يصون حياته الخاصة ويحجبها عن الآخرين. مع كفالة الحق في المعرفة، واستخدام المعلومات.

وثانيها: إقرار النظم والقوانين التي تكفل حق الفرد من استخدام المعلومات والإطلاع على ما يعتبر منها سري ويتعلق بالمجتمع ولو بعد فترة من الزمن.

وثالثها: توفير بنية تكاملية لمجتمع المعلومات الكوني، وتهيئة إمكانيات الفرد للتكيف مع الظروف الكونية المتغيرة بسرعة.

ورابعها: تمكين الفرد العادي من الحصول على الوسائل التي تعينه للوصول إلى ما يحتاج من معلومات وبأقل الأسعار.

ثانيا: حدود وإمكانيات الدول النامية في مناقشة المشكلات الإنسانية.

يعيش العالم في عصر عولمة المشكلات الإنسانية؛ حيث ضاقت المسافات بين المشكلات المحلية والعالمية، فالأشعة النووية مشكلة محلية وعالمية، والتلوث البيئي والفقر، والفجوة بين الموارد والسكان كذلك، ولعل من أبرز الأحداث التي واجهتها البشرية مؤخرا تلك الأزمة المالية التي هزت اقتصاديات دول العام، فأجبرت العديد من الدول إلى مراجعة حساباتها في شأن أوضاع الاقتصاد العالمي برمته وذلك في محاولة لتحديد موقف اقتصادها الذي أثبت الحدث أنه ليس بمنأى عما يحصل في دول أخرى، ونظرا لأهمية العلم بالشيء قبل البحث في طرق علاجه، لذلك لا يسع أي حريص على الصالح العام سواء

على المستوى الوطني أو العالمي إلا التأكيد على أهمية الدور الذي يتعين أن تقوم به الحكومات ومن ثم الإعلام بمختلف قطاعاته باعتباره المنبر الذي يخاطب من خلاله الرأي العام، مما تكون المسؤولية أمام الجهتين مضاعفة عندما يتعلق الأمر بتنوير الوسط الاجتماعي في شأن الدور الذي يتعين أن نطلع به في خطابنا ومشاركتنا مع مختلف شعوب ودول العالم، باعتبار ذلك مطلب حيوي، نظرا لأننا جزء من عالم متكامل، وعلى الإعلام وبكل حيادية توضيح ما يجري على الساحة العالمية وبأقصى درجات الأمانة والشفافية، مع قراءة للأحداث بصورة معمقة مصحوبا بالنقد والتحليل، على ما عليه الحال في الدول النامية.

وهذا الحوار لا ينبغي أن يقتصر على مناقشة مشكلات العرب مع العالم، ولكن أن نثبت أن العالم العربي لديه كفاءات معرفية تسمح له بالإسهام في مواجهة الإشكاليات المعرفية والمشكلات الواقعية التي تواجه الإنسانية في القرن الحادي والعشرين، وليس بخاف على كل فطن أن ثورة الاتصالات الكبرى والتي أصبحت شبكة الإنترنت هي رمزها البارز، أكدت أنها أخطر ثورة في تاريخ البشرية، بحكم أنها أتاحت للناس في كل مكان إمكانية الاتصال المباشر، مما أدى إلى ظهور أنماط مستحدثة من التفكير وردود أفعال نتج عنها سلبيات يجب الوقوف عندها وتحليلها بغية الوصول إلى حلول للحد من مخاطرها، ومن المحاسن أن ثمة مؤسسات أخذت على عاتقها البحث في المشكلات الواقعية التي تجابه الإنسانية في القرن الحادي والعشرين ومنها جامعة الأمم المتحدة في طوكيو باليابان. فقد أسست هذه الجامعة مشروعا رائدا اسمه "المشروع الألفي The Millennium " أصبح يصدر تقريرا سنويا بعنوان: "حالة المستقبل of the future ".

ولذلك يجب أن لا تقل مساهمة ساسة ومفكري البلدان النامية عن غيرها، مع ضرورة التأكيد على جوهر الوحدة الوطنية والتفاعل والتعايش المقرون

بـالتخطيط للمسـتقبل، واكتشـاف المشـكلات قبـل وقوعهـا، ومـن ثـم التهيـؤ لمواجهتها، وبلورة الاختيارات الممكنة والمتاحة وترشيد عملية المفاضلة بينها. وذلك بإخضاع كل اختيار منها للدرس والفحص، بقصد استطلاع ما يمكن أن يؤدى إليه من تداعيات، وما يمكن أن يسفر عنه من نتائج، فإن الدراسات المستقبلية تسهم في ترشيد عمليات التخطيط واتخاذ القرارات من خلال توفير قاعدة معلومات مستقبلية لصانع القرار، أي توفير معلومات بشأن البدائل الممكنة وتداعيات كل منها عبر الزمن، ونتائج كل منها عند نقطة زمنية محددة في المستقبل، وترشيد ما يجب أن يسبق عملية اتخاذ القرارات بشأن الخطط والسياسات من حوار وطني بين المفكرين والساسة وأفراد الشعب بقصد بلورة القضايا وبيان الاختيارات الممكنة، وما ينطوي عليه كل اختيار من مزايا أو منافع ومن أعباء أو تضحيات. إذ تؤمن التنبؤات المشروطة التي تقدمها الدراسات المستقبلية فرصاً أوسع للاتفاق أو للاختلاف على أسس واضحة. كما أنها تمكن من المساعدة في حسم بعض أوجه الخلاف من خلال إعادة صياغة البدائل محل النقاش، ومن ثم الدخول في دورات نقاش متتابعة لتقريب وجهات النظر والتراضي على اختيار محدد.